دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

Guide to banking knowledge for small and medium enterprises in Algeria

قاسي يسمينة [1]

[1] ط.د، إدارة الأسواق المالية باستخدام الرياضية و الإعلام الآلي، جامعة احمد زبانة *غليزان*(الجزائر)

تاريخ الاستلام: 17-05-2022 تاريخ القبول: 07-05-2022 تاريخ النشر: 17-06-2022

ملخص :

يحتل تعزيز القطاع الديناميكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أولوية بين الأهداف الإنمائية الاقتصادية ؛ فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل قوة رئيسية محركة لخلق فرص العمل و نمو إجمالي الناتج المحلي ؛ إذ تساهم هذه المؤسسات إلى حد كبير في تنويع الأنشطة الاقتصادية و تحقيق الاستقرار الاجتماعي ؛ و تلعب دورا مهما في تنمية القطاع الخاص ،كما يمثل تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحديا رئيسيا و صعبا فهي تواجه عادة قيودا شديدة معيقة للنمو بدرجة اكبر مما تواجه المؤسسات الكبيرة؛ حيث يؤدي افتقارها إلى الحجم المثالي إلى انخفاض قدرتها على الوصول إلى الأسواق و اكتساب المهارات و الحصول على رأس المال .

الكلمات المفتاحية : القطاع الديناميكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؛ التمويل ؛ البنوك التجارية و المؤسسات المالية.

تصنيف JEL : F65 , G21,M19

Abstract :

Strengthening the dynamic SME sector is a priority among the economic development objectives, with SMEs being a major engine of job creation and GDP growth. These institutions contribute significantly to the diversification of economic activities and social stability.

The development of small and medium-sized enterprises (SMEs) is also a major and difficult challenge, and they often face serious constraints to growth more

than large companies, Their lack of optimal size reduces their access to markets, skills and capital.
Key words : Dynamic sector of SMEs, finance, commercial banks and financial institutions economic activities .
JEL Classification Codes : F65 , G21,M19.

المؤلف المرسل : ط.د.قاسي يسمينة، الإيميل : yasmina.kaci@univ-relizane.dz

1. مقدمة :

يهدف دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى نشر وتوزيع الخبرات والمعارف الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية وتبادلها مع المؤسسات المالية التي تدرس إمكانية تقديم خدمات مصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو التي تشارك حاليًا بنشاط في تقديم هذه الخدمات المالية التي قد تجدها مفيدة في تطوير أو توسيع نطاق المعاملات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشمل البنوك التجارية والبنوك الاستثمارية وشركات التأجير التمويلي والشركات غير المدرجة ومؤسسات التمويل الأصغر. آخرون مهتمون بوصول الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل ، مثل معاهد البحث والهيئات الحكومية وعدم وجود وكالات حكومية.

لذلك ، يمكن صياغة السؤال الأساسي الذي نحاول الإجابة عليه على النحو التالي :

- ✓ **كيف يمكن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر الاستفادة من دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**
- ✓ **فرضيات الدراسة :**

- يختلف مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى ، حيث تعتمد كل دولة على معيار محدد لتحديد مفهومها.
- تتعدد مصادر التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب نشاطها ، ويعد التمويل المصرفي من أهم هذه المصادر كما تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم القطاعات في الاقتصاد الوطني الجزائري.

✓ **منهجية الدراسة:**

لدراسة هذا الموضوع اتبعنا في بحثنا المنهج الوصفي في الجانب النظري حيث تطرقنا إلى المفاهيم العامة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى أهميته الاقتصادية ودور بيئة التشغيل وبيئة العمل ، التمويل البنكي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة واستخدمنا المنهج التحليلي في تحليل الأشكال والجداول.

✓ **أهداف الدراسة :**

• توضيح المفاهيم المختلفة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والتعريفات المختلفة المقدمة لها.

• التعرف على واقع و مكانة المؤسسات في الاقتصاد الجزائري ودورها في التنمية الاقتصادية و البنى الاجتماعية ، فضلا عن الهياكل التي تدعمها.

• الهدف من دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة هو نشر و توزيع خبرات ومعارف مؤسسة التمويل الدولية وتبادلها مع المؤسسات المالية.

✓ **تقسيمات الدراسة :**

للإجابة على هذه المشكلة ، سنتناول في هذه الورقة البحثية المواضيع التالية :

- **المحور الأول :** مفاهيم عامة عن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودليل أهميته الاقتصادية.
- **المحور الثاني :** واقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري.
- **المحور الثالث :** إرشادات وتوجهات تكتيكية للبنوك الراغبة في دخول سوق خدمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة المفاهيم العامة لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودليل أهميته الاقتصادية.

2. مفاهيم عامة عن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ودليل أهميتها الاقتصادية:

1.2. مفهوم المشروعات الصغيرة و المتوسطة :

هي شركات تعتبر متطلباتها المالية كبيرة جدًا بالنسبة للتمويل الأصغر ، و لكنها أيضًا صغيرة الحجم إلى الحد الذي لا يمكن خدمتها بشكل فعال من خلال نماذج الخدمات المصرفية للشركات.

تمثل المنشآت الصغيرة و المتوسطة قطاعا كبيرا ومهما من الناحية الاقتصادية؛ في جميع دول العالم تقريبًا ، يُعتبر قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة النابض بالحياة والمزدهر عادةً علامة على ازدهار الاقتصاد ككل ، وفي البلدان ذات الدخل المرتفع و بعض البلدان المتوسطة الدخل ، تمثل الشركات الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف الناتج القومي. **(الطاهر الأطرش ، 2000 ، ص 10).**

ومع ذلك ، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة ما تعاني من نقص الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية ، لا سيما في البلدان النامية ، وتعتبر أدوات الدين طويلة الأجل بعيدة عن متناول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص.

هناك إجماع متزايد على قدرة السوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أن تكون قطاعاً مربحاً للبنوك في الواقع ، البيانات المتاحة من البنوك ، وإن كانت محدودة ، تدعم هذا التصور.

من خلال استخدام مجموعة من الإجراءات مثل المعدلات المعدلة حسب المخاطر ونماذج التصنيف الائتماني والمنتجات غير الإقراضية المصممة خصيصًا للشركات الصغيرة والمتوسطة ، تعمل البنوك على تطوير طرق لتقليل المخاطر وتقليل التكاليف وزيادة الفوائد الإجمالية للخدمات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة. **(بسام هلال مسلم القلاب ، 2009 ، ص 05).**

2.2 . الفرص المصرفية المتاحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

في الماضي ، كانت البنوك تنظر إلى سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره سوقًا محفوفًا بالمخاطر ومكلفًا وصعب الخدمة ، ولكن هناك أدلة متزايدة على أن البنك قد وجد حلولًا فعالة لمواجهة التحديات مثل تحديد مخاطر الائتمان وخفض التكاليف التشغيلية و تحقيق الربحية في خدمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالنسبة لهذه البنوك ، أصبح الطلب غير المستوفى لهذه المؤسسات على الخدمات المالية مؤشراً على وجود فرصة لتوسيع حصتها في هذا السوق وزيادة أرباحها **(جديدي ميراج ، 2003 ، ص 8).**

وتشير تقارير العديد من البنوك الآن إلى أنها تبحث عن فرص كبيرة في قطاع المشروعات الصغيرة و المتوسطة، كما بدأت البنوك في استهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها شريحة للمعاملات المربحة على سبيل المثال، وجدت دراسة استقصائية حديثة شملت 91 بنكًا في 45 دولة نامية ومتقدمة أن هذه البنوك قدمت تصورات مؤكدة بأن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يمثل سوقًا كبيرة ذات آفاق جيدة. **(بلزوزبن علي ، 2004 ، ص 11).**

لذا فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل بؤرة الاقتصادات التي نعمل فيها وركيزة أساسية لاستراتيجياتنا المصرفية ، وعلى الرغم من أن الخدمة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تكون محفوفة بمخاطر أكبر من الخدمة المصرفية للشركات الكبيرة ، ولكن نحصل على تعويض عن هذه المخاطر ، وبالتالي فإن العمليات المصرفية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تعتبر أكثر ربحية و هناك الكثير من الطاقات و الإمكانيات في سوق المشاريع الصغيرة والمتوسطة **(جميل أحمد توفيق ، 1998 ، ص 11).**

3.2. الأهمية الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة لأنها تساهم في خلق فرص العمل وتسهم في الناتج المحلي الإجمالي القيمة المضافة، و كذلك تساهم في زيادة نسبة الصادرات.

3.1.2. مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التشغيل :

حيث تساهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في استيعاب قدر كبير من العمالة ، ولا شك أن التطور الكبير الذي تشهده الجزائر من حيث السماح بذلك العديد من الوظائف ، خاصة في هذه المرحلة التي يعاني فيها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع ملحوظ في معدل التشغيل.

تعتبر البطالة من أهم المشاكل الاجتماعية في الجزائر. أيضا ، تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة واحدة من الركائز الأساسية للحد من الفقر وزيادة معدل التشغيل ، كما يمكن اعتباره مركز تدريب لأنه يتلق القوى العاملة غير المؤهلة وغير المرغوب فيها التي لا تستقبلها المؤسسات الكبيرة. يوضح الجدول التالي مساهمتها في العملية (شكيرة بيدوي ، 2017 ، ص 23).

جدول رقم (01) : تطور الوظائف في المنشآت الصغيرة والمتوسطة من 2010 إلى 2017/06/30

طبيعة المشروع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
المؤسسات الخاصة	1676111	1800742	1953636	2110665	2327293	2578279	2452216
النمو السنوي%	6.28	7.44	7.82	8.04	9.3	5.09	5.14
المؤسسات العامة	48086	47375	48256	46567	43727	35698	23679
النمو السنوي%	-1.17	-1.48	1.86	-3.62	-6.49	-22.49	-33.67
المجموع :	1724197	1848117	2001892	2157232	23771020	2487914	914 487 2
معدل التطور الشامل	6.05	7.19	7.68	7.76	9.01	4.69	4.58

المصدر: إعداد طالبة الدكتوراه ، قاسي يسمينة ، بناءً على المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم ، لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة رقم 18-20-22-23-26-28-29-31.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الدور المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق فرص العمل ، حيث ارتفع عدد الوظائف من 1724197 خلال 31 ديسمبر 2011 إلى 2487914 وظيفة مع بداية فترة الست سنوات ، أي حوالي 99 وظيفة جديدة لعام 2017. كما نلاحظ أنه من المعروف أن المناصب الوظيفية في المؤسسات الخاصة تزداد من سنة إلى أخرى ، على عكس الوظائف في المؤسسات العامة ، والتي من المعروف أنها تراجعت وذلك بسبب الإجراءات التي فرضتها عملية الخصخصة.

3.2.2 مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات :

إن حتمية موازنة ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات و تقليل الواردات ، تفتح فرصًا جديدة للإنتاج المحلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم القدرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات وتوفير النقد الأجنبي و تخفيف عجز الموازنة حيث تغطي ميزان الإنتاج المحلي. وهذا ما يؤدي تدريجياً إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

في الجدول التالي سنبين النسبة المئوية للصادرات غير الهيدروكربونية في السنوات الأخيرة:

جدول رقم (02) : الصادرات من خارج المحروقات من 2012 إلى 2017/06/30

الصادرات خارج الهيدروكربونات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
القيمة	2187	2014	2810	2063	818	952
المتغير%	1.73	8.58 -	28.3	36.20-	29.58-	16.38
المساهمة في إجمالي الصادرات	2.86	3.91	4.46	5.46	6.45	6.25

المصدر: من إعداد طالبة الدكتوراه قاسي يسمينة ، بناءً على معلومات إحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 22-23-26-28-29-31.

ونلاحظ أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز الصادرات ضئيلة للغاية إذا قارناها بحجم الواردات التي بلغت في نهاية عام 2017 نحو 18141 مليون دولار ، حيث لا تزال الصادرات النفطية تهيمن على إجمالي الصادرات .

3 - إرشادات وتعليمات تكتيكية للبنوك الراغبة في دخول سوق الخدمات لهذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

1.3. أدوات دخول السوق أو التوسع فيه :

هناك عدد من الأدوات التي يمكن أن تأخذ يد البنوك وتوجهها أثناء عملية بدء دخول السوق أو تنفيذ عملية التوسع تسليط الضوء على نقاط القوة والضعف في البنك من أجل تقييم قدراته ووضع خطة لدخول السوق طورت مؤسسة التمويل الدولية منهجيات لكل نوع من هذه الأدوات بناءً على ما تعلمته من تجاربها وخبراتها في مساعدة مقدمي الخدمات المالية حول العالم لخدمة المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة للقطاع المالي لتوضيح كيفية استخدام هذه الأدوات ، نقدم أدناه شرحًا كاملاً لتقييم مؤسسة التمويل الدولية لسوق الشركات الصغيرة والمتوسطة (فادي محمد الرفاعي ، 2004 ، ص 25).

أ- تقييم سوق المنشآت الصغيرة و المتوسطة :

تقييم السوق هو الوسيلة الرئيسية التي تمكن البنوك من إكمال الخطوتين الأوليين من عملية البدء ، وفهم الفرصة المتاحة في سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة ومسح بيئة المنافسة. تقدير قيمة خدمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، وتقدير قيمة خدمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر البنك ، والمكون الثالث وهو تقدير قيمة الفرصة ، قد تتفاعل مع الاختبار التشخيصي أيضًا لأن نقاط القوة والضعف في البنك يمكن أن تشير إلى التكلفة التي ستنجم عن اغتنام هذه الفرصة. (خبايات عبد الله ، 2008 ، ص 30).

ب- التقدير الكمي وتحديد وتأهيل الطلب :

الهدف الأول لتقييم السوق هو القياس الكمي للطلب على المنتجات المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد هذا الطلب وتكييفه وتأهيله. أما المعلومات التي يتم الحصول عليها باستخدام الكثير من مصادر البيانات ، فتشمل ما يلي:

1- حجم السوق : تحديد عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التوظيف على المستوى الوطني وفي الناتج المحلي الإجمالي للإيرادات السنوية والودائع والقروض من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، وتقديرات القدرات التمويلية. (سمير محمد عبد العزيز، 2000 ، ص 110).

2- تكوين السوق : تحليل إحصاءات حجم السوق حسب القطاعات الفرعية ، بما في ذلك حجم الشركة ، والصناعة ، والموقع الجغرافي ، والوضع القانوني ، وهيكل الملكية ، وعدد سنوات النشاط.

3- اتجاهات السوق: تحديد الاتجاهات المهمة في قطاع الشركات الصغيرة و المتوسطة ، بما في ذلك مسار النمو والتغيرات الهيكلية والمنتجات والخدمات وتطور قنوات تقديم الخدمات والتغييرات التنظيمية المتوقعة. الاحتياجات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة: لاستكمال البيانات الخاصة بإجمالي الودائع والقروض للمؤسسات الصغيرة يجب اختيار عينة من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمثل كل شريحة من القطاعات ذات الأولوية في السوق (عمار السلامي ، 1985 ، ص 30).

4- تقييم بيئة المنافسة: بينما يتعلق القياس الكمي بحجم السوق ، فإن الهدف الثاني لتقييم السوق هو تقييم بيئة المنافسة وبهتم بحصة السوق. يجب أن يفهم البنك الدرجة التي يلبي بها المنافسون بالفعل احتياجات الشركات الصغيرة و المتوسطة ، لأن ذلك من شأنه أن يشكل ميزات فرصة المشاركة فيها ، بالإضافة إلى ذلك ، من المهم والقيّم معرفة أكبر قدر ممكن حول كيفية خدمة المنافسين الصغيرة. و المؤسسات المتوسطة. سيساعد هذا في تشكيل فرصة المشاركة في السوق (Gérard Alfonsi، 1984، P30)

2.3. و اقع النظام المصرفي في الجزائر:

يُعرَّف النظام المصرفي بأنه مجموعة من البنوك العاملة في بلد ما ، ويشمل مجموع الأنشطة التي تتم فيها العمليات المصرفية ، لا سيما تلك المتعلقة بمنح الائتمان.

كانت الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي شبكة واسعة من البنوك والمؤسسات المالية العامة والخاصة ، بالإضافة إلى بنك مُصدر ، لكنها لا تتمتع بنفس الحقوق التي تمثلها في الدول ذات السيادة ، أي أن النظام المصرفي الذي نشأ في كانت تلك الفترة في الواقع امتدادًا للنظام المصرفي الفرنسي ، حيث كانت وظيفته الرئيسية خدمة المستعمرين ومصالحهم.

أما السياسة الائتمانية فقد كانت انعكاساً لنظيراتها في فرنسا ، كما أنها خدمت المعمرين ، وأكبر دليل على ذلك أن البنوك تتركز في مناطق يسكنها المعمرون وبعض مناطق استغلال الثروات الطبيعية.

وعليه ، نشأ النظام المصرفي وتطور خلال فترة الاحتلال الفرنسي ، والذي لم يخدم الجزائريين بالدرجة الأولى ، لكنه في كثير من الحالات كان نقمة عليهم بسبب ارتفاع أسعار الفائدة الممنوحة للفلاحين الجزائريين.

على الرغم من تناقضات ومساوئ النظام المصرفي ، إلا أنه يعتبر مكسبًا لم تتمتع به بقية المستعمرات الفرنسية. **(جين تشاتيان ، روجر جودان ، 1995 ، ص 20)**

3.3.آثار الإصلاحات المصرفية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

يغطي الأنواع التالية من التأثيرات :

أ- أثر التمويل :

قبل الإصلاحات كان تمويل المؤسسات يتحدد بناء على ما تقرره الخطة الوطنية وتوافق عليه الخزينة العامة تحت إشراف الوزارة المكلفة بالتخطيط ، أي أن تمويل البنوك الجزائرية كان موجهاً نحو مؤسسات عمومية كبيرة ، ولكن بعد الإصلاحات ، خاصة بعد قانون النقد والقروض لعام 1990 ، الذي يشجع الاستثمار الخاص ، أي أن إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة فتح المجال أمام هذه الأخيرة للاستفادة من القروض المصرفية.

ب- تأثير التسويق :

الانفتاح على الاقتصاد العالمي والدخول في اقتصاد السوق فرض على المؤسسات المصرفية تطبيق إستراتيجية كسر التقاليد والبحث عن التحديث والتجديد. لهذا السبب ، طورت البنوك تقنيات لتمويل مرحلة ما بعد الإنتاج من خلال الاهتمام بمفهوم التسويق للمنتج ، حيث قامت بتمويل الحملات الإعلانية والمعارض وتقنيات ترويج المنتج.

الإعلان والدعاية في الداخل و الخارج ، وقد استفادت الشركات الصغيرة والمتوسطة من ذلك من خلال إتاحة الفرصة لتسويق منتجاتها محليًا ودوليًا.

ج- تأثير الإنتاج :

اعتماد البنوك ، بعد تنفيذ الإصلاحات ، لمفهوم المخاطر المصرفية ، والاعتماد على الكفاءة الإنتاجية والبحث عن الجدوى الاقتصادية ، والتي تبدو كظروف قاسية ، لكنها في الحقيقة تمثل عوامل محفزة وعناصر تشجيعية للجزائر الصغيرة والجزائرية المؤسسات المتوسطة من أجل تحسين إنتاجها كماً ونوعاً ورفع مستوى منتجاتها. إلى مستوى المعايير الدولية ، والمنافسة من المنتجات الأجنبية وطبعا لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تحديث نظام الإنتاج وتأهيل الكادر البشري وتأمين الموارد المالية. لذلك ، كانت إصلاحات النظام المصرفي الجزائري حافزًا لهذه الشركات الصغيرة والمتوسطة. **(لوران بايش ، 1999 ، ص 10)**

4- و اقع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجز ائري:

تشكل الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 98 في المائة من الشركات في الجزائر وتوفر أكثر من 2.5 مليون فرصة عمل ، مما جعلها محركا حقيقيا للنمو والتشغيل. تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1.4. مراحل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجز ائر:

أ- المرحلة الأولى من الاستقلال (1962-1988) :

حوالي 98٪ من نظام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان مملوكًا للمستوطنين الفرنسيين قبل الاستقلال ، وكان المنتمون للجزائريين مقتصرين ، على قدم المساواة ، على العمال المستقلين نتيجة للهجرة الجماعية للفرنسيين ، أصبحت معظم تلك المؤسسات تابعة للاقتصاد الحركي ، مما جعل الدولة تصدر قانون الاقتصاد الذاتي ، وشهدت هذه المرحلة ضعفًا كبيرًا في نظام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. القطاع العام ، والشركات ذات الملكية المحدودة للقطاع الخاص ، حيث كان الاقتصاد جزائريًا في هذه المرحلة ، وكانت الدولة هي المالك الرئيسي لكل الثروات ، ولم تحظ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأي اهتمام من الدولة. **(ريمي رياض ، ريمي عقبة ، 2013 ، ص 08).**

ب- المرحلة الثانية (1982-1988):

هي فترة الإصلاحات وإعادة هيكلة المؤسسات ، وفي هذه المرحلة بدأ الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، حيث أصبح التشريع التنظيمي المتعلق بالاستثمارات:

- القانون رقم 11-82 المؤرخ في 21 أغسطس 1982 المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني ، والذي يهدف إلى تحديد الأهداف المرتبطة بالاستثمارات الاقتصادية الوطنية.
- القانون رقم 13-86 المؤرخ في 19 أغسطس 1986 المتعلق بتأسيس وتشغيل الشركات المختلطة في الاقتصاد ، حيث أن تأسيس الشركات ذات الاقتصاد المختلط يندرج في إطار خطة التنمية الوطنية.

• القانون رقم 25-88 المؤرخ في 12 يوليو 1988 المتعلق بتوجيه الاستثمارات الاقتصادية الوطنية والذي يحدد كيفية توجيه الاستثمارات الاقتصادية. **(صالح صالحي ، 2008 ، ص 26 - 27).**

ج- **المرحلة الثالثة (1988-1995):** أهم ما يميز هذه المرحلة هو الوضع السيئ الذي شهدته الجزائر من خلال عدم الاستقرار السياسي والأمني و الاختلالات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني. لكن رغم هذه الظروف ، شهد قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة تغيراً ملحوظاً القوانين والقرارات الهادفة إلى تشجيع الاستثمار الخاص هو أول قانون في الجزائر يتعامل مع هذا النوع من المشاريع.

• قانون رقم 02-17 تاريخ 10 كانون الثاني 2017 ، يهدف القانون التوجيهي لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى تحديد إجراءات وآليات الدعم المخصصة لها فيما يتعلق بالإنشاء والتنمية والاستدامة **(عبد القادر الرقراق ، 2009-2010. ، ص 105).**

فيما يلي ، سنسلط الضوء على جدول يوضح تطور ونمو عدد الشركات الصغيرة من عام 2010 إلى عام 2017.

جدول رقم (03): تطور المشاريع الصغيرة والمتوسطة من 2010 إلى 2017/06/30.

السنوات	المؤسسات الخاصة	النسبة	المؤسسات العامة	النسبة	المجموع
2010	618515	99.91	557	0.09	135623
2011	658737	99.91	572	0.09	146881
2012	532702	99.92	561	0.08	154123
2013	57586	99.93	547	0.07	168801
2014	581511	99.94	542	0.06	582053
2015	934037	99.94	532	0.06	934569
2016	89579	99.96	390	0.04	1022621
2017	92804	99.98	264	0.02	1060289

المصدر: من إعداد طالبة الدكتوراه ، قاسي يسمينة ، بناءً على إعداد نشرة المعلومات الإحصائية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، ص. 20.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تشهد تطوراً وترتفع من سنة إلى أخرى ، حيث بلغ عددها عام 2010 بحوالي 135623 مؤسسة ، لتصل في الفصل الأول من عام 2017 ، إلى إنشاء مؤسسة جديدة بمعدل 960.289. سنويا .

كما نلاحظ صعود وهيمنة المؤسسات الخاصة على المؤسسات العامة، والتي سجلت تراجعا من سنة إلى أخرى، لتصل في الأشهر الستة الأولى من عام 2017 إلى 264 مؤسسة عامة فقط ، بعد أن كانت حوالي 557 مؤسسة عام 2010 ، وهذا هو نتيجة سياسة الخصخصة التي انتهجتها الحكومة.

2.4.المشاكل التي تواج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بالرغم من الأهمية التي توليها الجزائر لقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، إلا أنها تعاني من عدة مشاكل وعقبات تعوق تطوره وتنميته ، ومن أهمها ما يلي:

أ- المشاكل الإدارية : تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من صعوبات كبيرة فيما يتعلق بالحصول على قبول المشروع ، بالإضافة إلى التباطؤ الإداري في التنفيذ ، وهذا ما يقلل من عزيمة المستثمر في هذا القطاع الذي يتميز به بالديناميكية ، حيث تصطدم بمجموعة واسعة من المعوقات الإدارية ، والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب عشرات التراخيص والموافقات والعديد من الوثائق والجهات

التي تتطلب الاتصال ، وتؤكد أن هياكل الدولة لا تزال بعيدة عن المستوى الذي يمكنها من تقديمه. الخدمات المطلوبة بسرعة وكفاءة (سمية كنيدرة ، 2009-2010 ، ص 76).

ب- المشاكل العقارية : تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مشكلة عقارية تؤثر سلباً على عملية التصرف بمنتجات هذه المؤسسات. إن نشاط المؤسسة ، ومدة منح الأراضي المخصصة للاستثمار ، ورفض الطلبات غير المبرر ، كلها عوامل تحد من تطور هذه المؤسسات. (بقش شهيرة ، 2014 ، ص 181).

ج- مشكلة التمويل والائتمان : تعتبر مشكلة التمويل والائتمان بشكل عام من أبرز المشكلات التي تواجهها غالبًا ما تعتمد الشركات الصغيرة والمتوسطة ، لا سيما في مرحلة البدء ، على قدراتها الذاتية ، أي التمويل الذاتي. أما قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، فيعاني من صعوبات مالية ، ويرجع ذلك إلى التأثير الكبير للقروض على الاقتصاد. المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعاني من عجز على مستوى الخزينة ، وهناك مشاكل تتعلق بتمويل الاستثمار ، سواء كان اقتناء معدات في إطار إنشاء أو تجديد المؤسسة ، أو توسيع قدراتها الإنتاجية ، (هدى معيوف ،2017؛ص20).

د- الصعوبات الضريبية : يتسم النظام الضريبي بعدم المرونة إذا واجهت المنشآت الصغيرة والمتوسطة صعوبات تتعلق بالضرائب والرسوم تمنعها من تحقيق أرباح كبيرة تساهم في تطوير هذه المؤسسات (آيت عيسى عيسى ، 2009 ، ص 281). .

هـ- مشاكل التسويق: تعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مشكلة تسويقية في ظل المنافسة الشديدة بين هذه المؤسسات فيما بينها من جهة ، وبينها وبين المؤسسات الكبيرة من جهة أخرى ، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى المنافسة عليها الثالث البيع و التسويق ، ضعف حماية المنتج الوطني من التدفق الفوضوي للمنتجات المستوردة ، وانتشار ظاهرة عدم الثقة في الإنتاج الوطني مقارنة بالمنتجات الأجنبية المنافسة.

3.4.مخاطر مواجهة المشاريع الصغيرة والمتوسطة واعتمادها على البنوك:

تتعرض المنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مختلفة للعديد من المخاطر التي تحد من حركتها وتقف في طريق نموها وتطورها، وبناءً عليه سنحاول من خلال هذا المطلب عرض أهم المخاطر التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم الشركات .

- **المخاطر التي تواج المنشآت الصغيرة والمتوسطة :**

أهم المخاطر التي تتعرض لها المنشآت الصغيرة والمتوسطة هي:

أ- مخاطر الأعمال: يقصد بها تذبذب ربح العمليات لأسباب تتعلق بطبيعة أو ظروف النشاط الذي تمارسه و تختلف مخاطر الأعمال التجارية من صناعة إلى أخرى ومن منظمة إلى أخرى في نفس القطاع.

ب- **مخاطر التعرض للإبادة :** عادة ما تكون الشركات الصغيرة والمتوسطة مؤسسات ناشئة ، والخطر الأساسي الذي تواجهه هو تعرضها السريع للفناء ، بسبب الانهيارات التي تتعرض لها يوميًا مقارنة بنظيراتها الكبيرة **(إيمان الصحراوي ، 2016 ، ص ص 222 - 223).**

ج- **مخاطر التسويق:** تتمثل في حدوث انخفاض حاد غير متوقع في أسعار المنتجات، مما يتسبب في خسائر مالية للمؤسسة، بالإضافة إلى صعوبة تكيف هذه المؤسسات مع أسعار السوق ، وضعف الدراسات التسويقية السابقة.

د- **مخاطر التطور التكنولوجي:** تتعلق بسرعة التجديد والتطور التكنولوجي، وتعتبر ذات تأثير سلبي على نشاط المنشأة الصغيرة و المتوسطة ، على سبيل المثال ، استخدام المشروع لتقنية قديمة يمكن أن تعطيها ربحًا متوسطًا ، على عكس استخدام التقنية الحديثة في حدود إمكانياتها.

هـ- **مخاطر الإدارة :** تنشأ هذه المخاطر عندما تقع مسؤولية اتخاذ القرار وكافة المهام على عاتق مسؤول واحد ، بالإضافة إلى الافتقار إلى القدرات والمهارات الإدارية للقائمين على إدارة هذه المؤسسة ، وفشل الإدارة في إتباع الإدارة السليمة. **(عبدالله ، 2017 ، ص 17).**

خاتمة :

يجمع دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الدروس المستفادة من قبل مؤسسة التمويل الدولية ويهدف إلى تبادل الخبرات والدروس المستفادة ، والتي تعتقد المؤسسة أنها عوامل أساسية لنجاح العمليات المصرفية المربحة والمثمرة في التعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة. المؤسسات المتوسطة ويعتبر هذا الدليل مطبوعة فنية موجهة في المقام الأول إلى أعضاء مجالس إدارات ومديري وموظفي البنوك في البلدان النامية الذين هم على دراية بتوافر الفرص غير المستغلة في أسواقهم المحلية وهم مرتبكون ويتساءلون عن أفضل الطرق والاتجاهات لخدمة شريحة الشركات الصغيرة والمتوسطة.

يعد هذا الدليل أيضًا أداة مفيدة ومفيدة لواضعي السياسات وغيرهم من المسؤولين النشطين في القطاع المالي الذين يتوقون إلى تحسين وتعميق فهمهم للجوانب الأساسية والأساسية لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛كما نأمل أن يكون هذا الدليل مرجعاً مفيداً للعديد من المؤسسات المالية الراغبة في المشاركة بشكل أكثر فاعلية وفاعلية في خدمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم .

التوصيات :

في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها نقدم بعض الاقتراحات التالية :

- تشجيع إنشاء المؤسسات المالية المتخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحيث توفر فرص تمويل تتناسب مع خصائص هذه المؤسسات.
- توفير التسهيلات التمويلية وتقليل الإجراءات الإدارية والتعقيدات حتى تتمكن المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الانطلاق في نشاط بهيكل حماسي وروح رياضية عالية.
- خلق آليات جديدة تمكن البنوك من الحصول على الثقة والضمانات لتشجيع تمويل هذه المشاريع.
- ضرورة العمل مع الآليات المطورة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفتح المجال لإنشاء مؤسسات رأس المال المخاطر وتطوير أساليب التأجير التمويلي وتفعيل سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تحديث صيغ التمويل الإسلامي لأن العديد من أصحاب الأعمال لا يحبون التعامل مع الصيغ الربوية.

قائمة المراجع :

• المراجع باللغة العربية :

- ✓ الأطرش طاهر ،2000 ؛ تقنيات مصرفية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.
- ✓ القلاب بسام هلال مسلم ، 2009 ؛التأجير التمويلي ، دار الراية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن.
- ✓ بن علي بلزوز ، 2004؛ محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، منشورات ديوان الجامعة ، الجزائر .
- ✓ احمد توفيق جميل ،1998؛ أساسيات الإدارة المالية ، دار النهضة العربية ، بيروت.
- ✓ معراج الجديدي ، 2003؛ مدخل إلى دراسة قانون التأمين ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة ، الجزائر .
- ✓ عبد الله خبايات ،2008 ؛ المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ، دار الجامعة للنشر ، الإسكندرية .
- ✓ عبد الله سرداب ،2008؛ الاقتصاد المصرفي ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية.
- ✓ محمد الرفاعي فادي ،2004؛ المصارف الإسلامية ، منشورات الحلبي القانونية ، لبنان.
- ✓ عبد الله خبايات ، 2008؛المشروعات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة ، دار الجامعة للنشر ، الإسكندرية.

الأطروحات :

- عبد القادر الرقراق ، 2009- 2010؛متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ضوء التحولات الاقتصادية الحالية (دراسة حالة الجزائر) ، أطروحة للحصول على درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص الاقتصاد الدولي ، جامعة وهران ، الجزائر .
- سمية غينيدرا ،2009- 2010؛ دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة (دراسة ميدانية لولاية قسنطينة) ، مذكرة ماجستير في العلوم الإدارية ، إدارة الموارد البشرية ، كلية الاقتصاد ، العلوم التجارية والإدارية ، جامعة منتوري بقسنطينة ، الجزائر .

المداخلات :

- ✓ ريمي رياض ، ريمي عقبة ، بتاريخ 2013/06/05 ؛ عنوان المداخلة :تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أهميتها في الجزائر ، الملتق الوطني : واقع وآفاق نظام المحاسبة المالية في المؤسسات الجزائرية ، نظمته جامعة الوادي الجزائرية.

✓ المجلات :

- ✓ شاكيرا بيداوي ، نوفمبر - ديسمبر 2017؛ المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي محرك للنمو والتوظيف ، مجلة وزارة الصناعة والمناجم ، العدد 01 ، ص15-20.
- ✓ صالح صالحي ، 2008؛طرق تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية ، العلمية ، الدولية ، العدد 03 ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، ص10.
- ✓ بقاش شهيرة ، 2014؛ آليات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، مجلة الاقتصاد الجديد ، العلمي ، العدد السادس ، العدد 10 ، المجلد 1 ، جامعة خميس مليانة ، الجزائر ، ص13-20.

- ✓ آيت عيسى عيسى ، 2009؛المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الآفاق والمعوقات ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، دورية علمية ، العدد 06 ، حسيبة بن بوعلي ، جامعة الشلف ، ص19.
- ✓ صحراوي إيمان ، 2016؛إدارة مخاطر الائتمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم الإدارة ، المجلة العلمية ، العدد 06 ، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية والإدارية ، جامعة سطيف 01 ، الجزائر ، ص12- 19.